تقـــرير

مساحات خطرة.. الكتابة في مواجهة القمع

تقرير رصـدي لوقـائع انـتهاكـات الصحـــافة والإعـلام خـلال 2023

ECRF
المفوضية المصرية للحقوق و الحريات
Egyptian Commission for Rights and Freedoms

"لقد قال لي إنه وضع نظاما خاصا لحرية الصحافة، بشرط ألا اتكلم في كتاباتي عن الطباعة أو عن الديانة أو عن السياسة أو عن الأخلاق أو عن ذوي المناصب أو عن الأوبرا ولا عن أي شخص له مكانة ما، وبخلاف ذلك، أستطيع كتابة كل شيء بحرية.. ولهذا تراني في منتهى السعادة".

بيير بومارشيه من مسرحية "اليوم المجنون- زواج فيجارو"

مقدمة:

خلال العام الماضي 2023، شهدت حرية الصحافة والإعلام، أشكال مختلفة من الاستهداف والقمع، على غرار السنوات العشر الماضية، ولكن المختلف هذه المرة هو تقنين بعض هذه الانتهاكات وصدورها استنادا إلى قانون المجلس الأعلى للإعلام، الذي كان شاهدا على سلسلة طويلة من الانتهاكات بين الحجب والمنع من الظهور وتعليق برامج تلفزيونية أو المصادرة والإحالة للتحقيق أمام النيابة، إلى جانب الشكل المتكرر لقمع الصحافة والمتمثل في القبض على صحفيين أو استمرار حبس بعضهم دون سند قانوني.

ورصدت حملة "أنقذوا حرية الرأي" من خلال هذا التقرير الإحصائي، عشرات الانتهاكات، متمثلة في القبض على صحفيين أو استمرار حبس آخرين بمخالفة الدستور والقانون، والتنكيل بأسر صحفيين للضغط على ذويهم، وتحقيقات إدارية تعسفية مع صحفيين وإعلاميين، وقرارات رسمية صادرة بحجب مواقع وحسابات رسمية على مواقع التواصل الاجتماعي وإلغاء حلقات تلفزيونية مع معارضين، وأخيرا استدعاء صحفيين للتحقيق على خلفية موضوعات صحفية.

ويؤكد الدستور المصري في المادة 70، على حرية الصحافة، وحق الأشخاص في ملكية وإصدار الصحف ووسائل الإعلام، كما تصدر بمجرد الإخطار. ولكن القانون 180 لسنة 2018، والمعروف بقانون تنظيم الإعلام والمجلس الأعلى للإعلام، قيد الحقوق الدستورية، فبحسب مادته السادسة، فإنه لا يجوز تأسيس مواقع إلكترونية في جمهورية مصر العربية، أو إدارتها، أو إدارة مكاتب، أو فروع لمواقع إلكترونية تعمل من خارج الجمهورية، إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من المجلس الأعلى للإعلام.

علاوة على استمرار السلطات في ممارسة الحجب والرقابة على الإنترنت لمواقع مصرية محلية وأخرى عربية، مع إلصاق تهم نشر أخبار كاذبة طبقا للمادة 188 من قانون العقوبات، التي تنسب إلى الصحفيين تكدير السلم العام ونشر أخبار كاذبة. ويواجه عدد من المواقع الصحفية المستقلة الحجب منذ 2017، وتنص المادة الثالثة من قانون المجلس الأعلى لتنظيم الصحافة رقم 180 لسنة 2018، على أنه "يحظر، بأي وجه، فرض رقابة على الصحف ووسائل الإعلام المصرية، ويحظر مصادرتها، أو وقفها، أو إغلاقها، يجوز

استثناء فرض رقابة محددة عليها في زمن الحرب أو التعبئة العامة. وفي هذه الحالة للمجلس الأعلى أن يصدر قرارًا بضبط نسخ الصحيفة الورقية أو حذف أو حجب المادة المخالفة لتعليمات الرقابة في حالة نشرها في صحيفة إلكترونية، أو موقع إلكتروني أو وقف إعادة بثها في الوسيلة الإعلامية، ولذوي الشأن الطعن على القرار الصادر بذلك أمام محكمة القضاء الإداري".

لقد أعطى قانون تنظيم الصحافة والإعلام، المجلس الأعلى للإعلام سلطة حجب المواقع والمدونات والحسابات الإلكترونية، ليصبح المجلس الجهة الثالثة التي تملك سلطة الحجب بعد جهات التحقيق أو جهات التحري والضبط، التي مُنحت السلطة نفسها في قانون جرائم تقنية المعلومات. وتخالف قرارات الحجب نص (المادة71) من الدستور التي "تحظر بأي وجه فرض رقابة على الصحف ووسائل الإعلام المصرية، أو مصادرتها، أو وقفها، أو إغلاقها ولا توقع عقوبة سالبة للحرية في الجرائم التي ترتكب بطريق النشر أو العلانية".

وخلال عام 2023 كشف مؤشر حرية الصحافة العالمي الصادر عن منظمة مراسلون بلا حدود والذي يقيم ظروف ممارسة الصحافة في 180 دولة ومنطقة، عن وقوع مصر في ذيل القائمة حيث وقعت في المرتبة الـ166 عالميا والـ17 عربيا.

منهجية:

اعتمدت حملة "أنقذوا حرية الرأي" في كتابة هذا التقرير، على مقابلات مع أسر بعض المحبوسين، إلى جانب رصد لقرارات النيابات والمحاكم فيما يتعلق بجلسات التحقيق أو تجديدات حبس الصحفيين، وعلى القرارات الرسمية الصادرة من المجلس الأعلى للإعلام، إلى جانب القرارات الرسمية الأخرى باستدعاء صحفيين للتحقيق، أيضا اعتمدت الحملة فيما يخص قائمة الصحفيين المحبوسين ، وبيانات رسمية لأسر صحفيين حول ذويهم وظروف حبسهم ومطالبهم بالإفراج عنهم، وما يصدر عن نقابة الصحفيين المصريين، إضافة إلى توثيق بعض هذه القضايا وتقديم الدعم القانوني والإعلامي للبعض الأخر.

كما قامت "أنقذوا حرية الرأي" بإجراء تحليل للانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون وخاصة المحبوسين، من خلال مراجعة وقائع القبض عليهم وظروف حبسهم.

صحفيون رهن الحبس

على الرغم من قرارات من نيابة أمن الدولة العليا بالإفراج عن عدد من الصحفيين خلال عام 2023، وإطلاق سراح آخرين دون تحرير محاضر أو إحالتهم للتحقيق أمام النيابة، مثل الصحفي كريم أسعد محرر منصة

"متصدقش"، والصحفي حسن القباني، الذي ألقي القبض عليهما وجرى إطلاق سراحهما لاحقا دون العرض على النيابة، إلا أن هناك عددا أخر من الصحفيين مازالوا قيد الحبس الاحتياطي، وبعضهم تعرض لأشكال مختلفة من الانتهاكات، سواء تجاوز مدة الحبس الاحتياطي دون إخلاء سبيل أو تدويرهم على قضايا أخرى.

وجاءت قائمة الصحفيين المحبوسين والتي تضم 14 صحفيا على النحو التالي:

- **دينا سمير**

ألقت قوات الأمن القبض على الصحفية دينا سمير في مايو 2022، وتم حبسها على ذمة القضية رقم 440 لسنة 2022 حصر تحقيق أمن دولة، باتهامات نشر أخبار كاذبة والانضمام لجماعة إرهابية وإساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

ومنذ القبض عليها وهي رهن الحبس الاحتياطي، ولكن في مطلع أكتوبر 2023 صدرت قائمة بإخلاء سبيل عدد من المحبوسين احتياطيا وكانت من بينهم الصحفية دينا سمير، قبل أن يعلن عدد من المحامين تعديل القائمة وعدم شمولها في قرار الإفراج.

- **بدر محمد بدر**

الصحفي "بدر محمد" رئيس تحرير جريدة الأسرة العربية سابقا، ألقي القبض عليه فجر يوم 29 مارس 2017 على ذمة القضية 316 لسنة 2017. استمر تجديد حبسه حتى إتمامه عامين في الحبس الاحتياطي ثم صدور قرار بإخلاء سبيله.

وفي 8 ديسمبر 2019، اختفى بدر حتى ظهوره بنيابة أمن الدولة، في 22 فبراير 2020، وتم التحقيق معه في القضية رقم 1360 لسنة 2019 حصر أمن دولة بتهمة مشاركة جماعة إرهابية، ولازال يتم تجديد حبسه حتى الآن.

- **محمد سعيد فهمي**

ألقي القبض على الصحفي محمد سعيد فهمي بجريدة الوطن القطرية، بتاريخ 31 مايو 2018، وتعرض للاختفاء لمدة 45 يومًا قبل ظهوره بنيابة أمن الدولة والتحقيق معه في القضية رقم 441 لسنة 2018 بتهمة "الانضمام إلى جماعة إرهابية ونشر اخبار كاذبة".

بعد نحو عامين من الحبس، صدر قرار بإخلاء سبيله في 15 يوليو 2020، لتجاوزه مدة الحبس الاحتياطي. تم ترحيله إلى قسم الشرطة تمهيدا لإخلاء سبيله وتم إخفاءه لمدة 4 أشهر، حتى ظهر بنيابة العجوزة،

في 18 نوفمبر 2020 والتحقيق معه في القضية رقم 2727 لسنة 2020 جنح العجوزة بتهمة الانضمام إلى جماعة إرهابية وظل رهن الحبس الاحتياطي حتى قرار إخلاء سبيله بضمان مالي 5 آلاف جنيه، في مطلع ديسمبر 2020.

أثناء ترحيله إلى قسم الشرطة تمهيدا لإخلاء سبيله، اختفى مرة أخرى لمدة شهر ونصف، قبل ظهوره في 16 يناير 2021، والتحقيق معه في القضية رقم 955 لسنة 2020 حصر أمن دولة عليا بتهمة "الانضمام إلى جماعة إرهابية" ولازال يتم تجديد حبسه على ذمتها.

- **عبد الرحمن فراج**

ألقي القبض على الصحفي عبد الرحمن عبد المنعم فراج بوكالة الأناضول، يوم 25 نوفمبر 2018، وبعد اعتقاله؛ ظل قيد الاختفاء القسري لمدة 67 يوماً، ليظهر بعدها أمام نيابة أمن الدولة في القضية رقم 1365 لسنة 2019 حصر أمن دولة.

3 أعوام على اعتقال عبد الرحمن فراج ولازال يتم تجديد حبسه على ذمة نفس القضية، ومحبوس بسجن طرة شديد الحراسة 2، ومريض سكر من الدرجة الأولى، ويحتاج لمتابعة طبية مستمرة.

- **محمد إبراهيم رضوان "أكسجين"**

ألقي القبض على المدون محمد إبراهيم رضوان الشهير بـ"محمد أكسجين"، في 22 سبتمبر 2019، أثناء تواجده بقسم شرطة البساتين؛ لتنفيذ التدابير الاحترازية المقررة عليه في قضية قديمة.

بعد القبض عليه، أصبح أكسجين متهما في قضية أخرى تحمل رقم 1356 لسنة 2019 أمن دولة عليا، بتهمة "نشر أخبار كاذبة والانتماء إلى جماعة إرهابية." ولازال يتم تجديد حبسه.

وفي 20 ديسمبر 2021، قرر محكمة جنح أمن الدولة طوارئ، حبس محمد أكسجين 4 سنوات على ذمة القضية رقم 1356 لسنة 2019 أمن دولة عليا. وفي 3 نوفمبر 2020، حصل على إخلاء سبيل من القضية رقم 1356 لسنة 2019، وجرى تدويره على ذمة القضية 855 لسنة 2020.

- **مصطفى الخطيب**

ألقي القبض عليه من منزله بتاريخ 13 أكتوبر 2019، وتم عرضه على نيابة أمن الدولة والتحقيق معه في القضية رقم 488 لسنة 2019 بتهم مشاركة جماعة إرهابية في تحقيق أغراضها، نشر وإذاعة أخبار وبيانات كاذبة واساءة استخدام وسيلة من وسائل التواصل الاجتماعي. لازال يتم تجديد حبسه حتى الآن.

- **كريم إبراهيم**

ألقت قوات الأمن القبض على الصحفي كريم إبراهيم، في 14 أبريل 2020، عقب وقوع حادث منطقة الأميرية الذي شهد تبادلا لإطلاق النار بين قوات الأمن وعناصر إرهابية، خاصة وأن كريم يسكن نفس المنطقة التي شهدت الحادث.

وظهر إبراهيم بعد عدة أشهر من القبض عليه في مقر نيابة أمن الدولة العليا، وتم التحقيق معه في القضية رقم 569 لسنة 2020 حصر أمن دولة.

يواجه كريم اتهامات ببث ونشر وإذاعة أخبار وبيانات كاذبة، إساءة استخدام وسيلة من وسائل التواصل الاجتماعي "فيسبوك"، ومشاركة جماعة إرهابية مع العلم بأغراضها.

- **أحمد سبيع**

ألقي القبض عليه فجر27 نوفمبر 2020 من منزله، تعرض للاختفاء لمدة يومين، وظهر في القضية رقم 1111 لسنة 2020 حصر أمن دولة، بتهمة "الانضمام لجماعة إرهابية ونشر أخبار كاذبة والتحريض ضد الدولة، وإساءة استخدام مواقع التواصل الاجتماعي." ولازال يتم تجديد حبسه.

وكانت قوات الأمن قد ألقت القبض على سبيع، في 2013، في القضية المعروفة إعلاميا بـ "غرفة عمليات رابعة" انتهت بالحكم عليه بالبراءة. تم إطلاق سراحه في مايو 2017، قبل أن يتم القبض عليه مرة أخرى.

- **حمدي الزعيم**

في 5 يناير 2021 ألقي القبض على الصحفي حمدي مختار - وشهرته "حمدي الزعيم" وتم اقتياده إلى جهة غير معلومة، وفي يوم 6 يناير ظهر عليه أعراض الاشتباه في الاصابة بـ كورونا وتم ترحيله إلى مستشفى عزل بمنطقة العباسية.

ظهر بنيابة أمن الدولة يوم 16 يناير 2021 على ذمة القضية 955 لسنة 2020، بتهم (الانضمام إلى جماعة إرهابية مع العلم بأغراضها، نشر أخبار وبيانات كاذبة، استخدام حساب على شبكة المعلومات الدولية لنشر أخبار كاذبة)، ولازال يتم تجديد حبسه. ويعاني حمدي من مرض السكر، وعدة انزلاقات في العمود الفقري، وهو ما أثبته أثناء تحقيق النيابة معه.

- **توفيق غانم**

في 21 مايو 2021، تعرض الصحفي توفيق غانم للاختفاء القسري لمدة 5 أيام تم خلالها استجوابه بشأن عمله السابق في وكالة الأناضول للأنباء التركية الحكومية. ظهر بنيابة أمن الدولة العليا بعدها بخمسة أيام، وتم حبسه في القضية رقم 238 لسنة 2021 حصر أمن دولة.

يواجه غانم اتهامات بـ "نشر أخبار كاذبة، وإساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي" ولازال يتم تجديد حبسه. ويعاني غانم من تضخم في البروستاتا، إضافة إلى معاناته من مشاكل صحية في العظام وخضوعه في وقت سابق لعمليات جراحية، وإصابته بمرض السكر الذي يستلزم رعاية خاصة.

- **مصطفى محمد سعد يوسف**

المصور مصطفى محمد سعد يوسف رهن الحبس الاحتياطي على ذمة القضية رقم 1365 لسنة 2018 حصر أمن دولة عليا، في اتهامات بنشر أخبار كاذبة.

وألقى القبض على مصطفى سعد في 8 نوفمبر 2019، أثناء عودته من الدوحة إلى مطار القاهرة، حيث يعمل "سينور كاميرا مان" في شبكة الجزيرة الإخبارية القطرية، إلى جانب أنه مصور للعديد من الأفلام التسجيلية.

يعاني مصطفى من قصور في الشريان التاجي الأيمن والأيسر، وصمم في الأذن اليمنى نتيجة سوء الأحوال المعيشية والنفسية في السجن، وبواسير من الدرجة الثالثة وبحاجة للتدخل الجراحي، بحسب رسالة أرسلها لموقع "درب" والتي نشرها نقلا عنه.

- **محمد سعد خطاب**

الكاتب الصحفي محمد سعد خطاب، محبوس على ذمة القضية رقم 2063 لسنة 2023 حصر أمن دولة. يواجه في القضية اتهامات بـ"الانضمام لجماعة إيثارية، نشر أخبار وبيانات كاذبة، إساءة استخدام وسيلة من وسائل التواصل الاجتماعي."

ألقت قوات الأمن القبض عليه من مكتبه بمدينة نصر، في 19 أغسطس 2023، حيث قضى ليلة كاملة بمقر الأمن الوطني بالعباسية، وتعرض لانتهاكات حيث جردوه من ملابسه وتركوه عاريا طوال الليل، وفي اليوم التالي، تم عرضه على نيابة أمن الدولة على ذمة القضية المذكورة .

الصحفي محمد سعد خطاب - 71 عامًا - يعاني من قصور في الشريان التاجي مما استدعاه لتركيب 4 دعامات، وهو مريض ضغط وسكر، فضلا عن إجرائه عمليات من قبل في الرقبة والظهر، ولديه شرائح

ومسامير بإحدى قدميه، وبحاجة لمتابعة طبية دورية وعلاج يومي، وبحاجة لمجموعة أدوية معينة لاستقرار حالته الصحية.

- **علياء نصر الدين**

المصورة الصحفية علياء نصر الدين حسن، محبوسة على ذمة القضية رقم 451 لسنة 2014 حصر أمن الدولة العليا، بتهمة الانضمام لجماعة إرهابية والترويج لأغراضها.

في 3 سبتمبر 2014، تم القبض عليها من محافظة الإسكندرية، وظلت مختفية حتى، 3 أكتوبر 2014، وتم حبسها احتياطيا على ذمة القضية المذكورة. وفي يونيو 2022، قضت محكمة جنايات القاهرة، على علياء بالسجن 15 عاماً.

- **مدحت رمضان**

ألقي القبض على الصحفي مدحت رمضان من منزل أسرته في محافظة المنوفية، في 28 مايو2020. ظل رهن الاختفاء لمدة شهر حتى ظهر داخل نيابة أمن الدولة العليا يوم 27 يونيو 2020 .

قررت النيابة حبسه على ذمة القضية رقم 680 لسنة 2020 حصر أمن دولة عليا. ووجهت النيابة إلى الصحفي الشاب، اتهامات بالانضمام إلى جماعة إرهابية ونشر أخبار وبيانات كاذبة وإساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وتم حبسه احتياطيا على ذمة القضية.

○ تحليل للانتهاكات في حق الصحفيين

على الرغم من تنوع قضايا الصحفيين ومدد حبسهم، إلا أن الانتهاكات التي تعرضوا لها واحدة، بداية من توجيه اتهامات من بينها "نشر أخبار كاذبة"، دون الكشف عن طبيعة هذه الأخبار أو مواجهتهم بها، إلى جانب تعرض بعضهم للاختفاء القسري لفترات متفاوتة دون الكشف عن مكان احتجازهم أو إبلاغ محاميهم بأسباب الاحتجاز أو طبيعة الاتهامات.

الاختفاء القسري

وأبرز من تعرضوا للاختفاء القسري بعد توقيفهم، الصحفي محمد سعيد فهمي، الذي اختفى لمدة 45 يوما بعد القبض عليه دون الكشف عن مكان احتجازه، والصحفي عبد الرحمن فراج الذي تعرض للاختفاء القسري قرابة الـ67 يوما، والصحفي كريم إبراهيم الذي تعرض للاختفاء قرابة 3 أشهر قبل إدراجه على القضية المعروفة إعلاميا بـ"أحداث الأميرية"، والصحفي توفيق غانم الذي يعاني من أمراض مزمنة

وتعرض للاختفاء 5 أيام، وأخيرا الصحفي مدحت رمضان الذي اختفى لمدة 30 يوما قبل أن يظهر في نيابة أمن الدولة.

التدوير

لم يكن الاختفاء القسري الانتهاك الوحيد الذي تعرض له الصحفيون خلال فترات احتجازهم، حيث تعرض بعض الصحفيين إلى انتهاك ما يسمى بـ"التدوير"، وهو إعادة احتجاز الشخص في قضية جديدة في أغلب الأحيان تكون بنفس الاتهامات، وذلك عقب صدور قرار بإخلاء سبيله في قضيته الأساسية، حيث يتعرض الشخص للاختفاء أثناء المضي في إجراءات إخلاء سبيله، ويظهر لاحقا في قضية جديدة بنفس الاتهامات ويبدأ فترة حبس احتياطي من جديد.

ولعل أبرز من تعرضوا للتدوير من الصحفيين المحبوسين، كان الصحفي بدر محمد بدر، حيث قضى عامين في قضيته الأولى من ديسمبر 2017 إلى صدور قرار بإخلاء سبيله في 8 ديسمبر 2019، ولكنه اختفى أثناء تنفيذ إخلاء السبيل، وظهر في 22 فبراير 2020 في نيابة أمن الدولة التي قررت حبسه في قضية جديدة بنفس الاتهامات السابقة.

أيضا الصحفي محمد سعيد فهمي، تعرض للتدوير مرتين، الأولى بعدما صدر قرار بإخلاء سبيله في 15 يوليو 2020، لتجاوزه مدة الحبس الاحتياطي. تم ترحيله إلى قسم الشرطة تمهيدا لإخلاء سبيله، ثم اختفى لمدة 4 أشهر، حتى ظهر بنيابة العجوزة، في 18 نوفمبر 2020 على ذمة قضية جديدة. والثانية بعدما حصل على إخلاء سبيل في ديسمبر 2020 بكفالة، اختفى حتى 16 يناير 2021 وظهر في القضية التي مازال يقضي فترة الحبس الاحتياطي على ذمتها حتى الآن.

الوضع الصحي للمحتجزين

اشتكى بعض الصحفيين المحبوسين من تدهور حالتهم الصحية، مع طلبات من المحامين والأسر بإخلاء سبيلهم بسبب الحاجة العاجل للرعاية الصحية، ولكن النيابة لم تستمع لهذه المطالب. وعلى سبيل المثال، تأتي حالة الصحفي عبد الرحمن فراج، الذي يعاني من مرض السكري من الدرجة الأولى، وأيضا الصحفي حمدي الزعيم، الذي يعاني من مرض السكري وانزلاقات في العمود الفقري، وطالبت أسرته أكثر من مرة إخلاء سبيله.

كما يعاني الصحفي توفيق غانم من عدة أمراض كشفت عنها أسرته في بياناتها وطلبات محاميهم لإخلاء سبيله، متمثلة في إصابته بتضخم في البروستاتا، ومشاكل في العظام وإصابته بمرض السكر الذي يستلزم رعاية خاصة. وأيضا الصحفي مصطفى سعد يوسف، الذي يعاني من قصور في الشريان التاجي

الأيمن والأيسر، وصمم في الأذن اليمنى نتيجة سوء الأحوال المعيشية والنفسية في السجن، وبواسير من الدرجة الثالثة وبحاجة للتدخل الجراحي. والصحفي محمد سعد خطاب، صاحب الـ 71 عاما، والذي يعاني من قصور في الشريان التاجي مما استدعى تركيب 4 دعامات، وهو مريض ضغط وسكر، فضلا عن خضوعه لعمليات في الرقبة والظهر، ولديه شرائح ومسامير بإحدى قدميه، وبحاجة لمتابعة طبية دورية وعلاج يومي، وبحاجة لمجموعة أدوية معينة لاستقرار حالته الصحية.

تجاوز مدة الحبس القانونية

وجاء انتهاك "تجاوز مدة الحبس القانونية" على رأس قائمة الانتهاكات التي تعرض لها الصحفيون المقبوض عليهم، حيث عانى 7 صحفيين من أصل 14 صحفيا في قائمة حملة "أنقذوا حرية الرأي"، من هذا الانتهاك. وبموجب تعديلات 2013، فإن القانون حدد مدة الحبس الاحتياطي القصوى بعامين، وبعدها يستوجب على النيابة العامة إخلاء سبيل المحتجز.

وجاء الصحفي محمد سعد يوسف على رأس قائمة الصحفيين الذين تجاوزوا مدة الحبس الاحتياطي، حيث قضى 4 سنوات ونصف على نفس القضية، وأيضا الصحفي كريم إبراهيم الذي قضى 4 سنوات على قضيته منذ القبض عليه في ابريل 2020، والصحفي مصطفى الخطيب، المحبوس منذ 4 سنوات على نفس القضية، والصحفي مدحت رمضان والصحفي عبد الرحمن فراج والمصور الصحفي حمدي الزعيم الذي قضى كل منهما 3 سنوات، وأخيرا الكاتب الصحفي توفيق غانم، الذي قضى عامين ونصف، متجاوزا الحبس الاحتياطي بـ6 أشهر.

وقائع وظروف القبض

تنوعت أماكن القبض على الصحفيين، بين الاعتقال من المنزل أو جهة العمل، أو أثناء العودة إلى مصر في زيارة متكررة منذ سنوات، أو حتى من قسم الشرطة أثناء قضاء التدابير الاحترازية، مثلما حدث مع المصور الصحفي محمد إبراهيم رضوان الشهير بـ"أكسجين"، حيث احتجزته قوات الأمن داخل قسم شرطة قصر النيل في 22 سبتمبر 2019، أثناء قضاء التدابير الاحترازية المفروضة عليه في قضيته الأولى التي حصل فيها على إخلاء سبيل قبلها بأشهر.

ومن أمثلة الصحفيين الذين تم إلقاء القبض عليهم من مطار القاهرة، يأتي المصور الصحفي مصطفى محمد سعد، حيث ألقت قوات الأمن القبض عليه بمطار القاهرة أثناء عودته من العاصمة القطرية الدوحة، حيث جرى توقيفه في المطار يوم 8 نوفمبر 2019 ومنذ ذلك الحين وهو رهن الحبس الاحتياطي. ويعمل مصطفى "مصور" في قناة الجزيرة الوثائقية، إلى جانب عمله على إخراج العديد من الأفلام التسجيلية.

وأيضا هناك واقعة القبض على الصحفي أحمد سبيع، حيث جرى توقيفه أثناء خروجه من عزاء الكاتب والمفكر الإسلامي الراحل محمد عمارة، وحبسه منذ ذلك الحين.

الإدراج على قوائم الإرهاب

من بين الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون، إدراجهم على قوائم الإرهاب وما يترتب عليه من منع وتضييق، كما في حالة الصحفيين هشام جعفر، وتوفيق غانم، وعادل صبري، وحسام السيد وهشام فؤاد، حيث أقاموا دعوى قضائية للمطالبة برفع أسمائهم من قوائم الإرهاب، لما ترتب عليها من منع وتحفظ ومصادرة لحقوقهم السياسية، ليتمكنوا من ممارسة حياتهم الطبيعية.

والصحفي هشام جعفر قد تم إدراجه على قوائم الإرهاب من بين المئات وفقًا للقرار رقم 5 لسنة 2018، وصدر قرار من محكمة الجنايات، بجلسة 12 أبريل 2023، بمد اسمه بقائمة الإرهابيين لمدة خمس سنوات. وأيضا الصحفي توفيق غانم، فوجئ من داخل محبسه بإدراج اسمه على قوائم الإرهابيين، حيث نُشر القرار في الجريدة الرسمية بتاريخ 16 أبريل 2023.

وكذلك الصحفي عادل صبري رئيس تحرير موقع "مصر العربية"، حيث صدر اسمه في قوائم الإرهابيين وفقًا للقرار رقم 5 لسنة 2018، وفوجئ بمد اسمه في قوائم الكيانات الإرهابية في جلسة 12 أبريل 2023، والمنشور بالجريدة الرسمية يوم 16 أبريل الماضي، وذلك لمدة خمسة سنوات أخرى.

وبشأن الصحفي هشام فؤاد، فهو تم إدراجه على قوائم الإرهاب، في عام 2014 حيث صدر قرار من لجنة حصر أموال جماعة الإخوان المسلمين، بالتحفظ على أموال 112 شخصًا من بينهم هشام فؤاد. وأقام فؤاد دعوى أمام محكمة القضاء الإداري وصدر حكم لصالحه، ولكن الحكومة استأنفت. وفي عام 2019 تم تجديد قرار التحفظ لمدة خمس سنوات أخرى.

○ تحقيقات إدارية مع إعلاميين وصحفيين

في 14 يناير2023 أعلنت قناة النهار في بيان لها عن وقف المذيعة منى العمدة مقدمة برنامج الجمهورية الجديدة، وإحالتها وفريق العمل والمسؤولين عن البرنامج للتحقيق الفوري. جاء قرار وقف برنامج الجمهورية الجديدة بعد تداول فيديوهات خاصة بالبرنامج على مواقع التواصل الاجتماعي خاصة بإحدى الحلقات التي تناقش فيها الإعلامية منى العمدة أهمية العاصمة الإدارية خلال البرنامج.

في 17 يونيو 2023 أحيل المذيع مهيب عبد الهادي مقدم برنامج اللعيب على mbc للتحقيق، إضافة إلى إيقاف برنامج اللعيب لحين انتهاء التحقيقات.

وجاء ذلك بعد مداخلة اللاعب التونسي إلياس الجلاصي، لاعب النادي المصري، مع الإعلامي مهيب عبد الهادي، مقدم برنامج اللعيب، وهو ما اعتبره البعض تدليسًا وخداعًا على اللاعب المحترف، بإيهامه بأن المداخلة الهاتفية التي أجريت معه غير مذاعة على الهواء مباشرة وأنها اتصال شخصي، وهي المداخلة التي تم خلالها استدراج اللاعب للإدلاء بتصريحات أثارت جماهير النادي المصري بشكل كبير وسببت الكثير من الحرج للاعب والجهاز الفني والإداري لفريق المصري.

في 15 أكتوبر 2023 ذكرت صحيفة "تليجراف" البريطانية أن هيئة الإذاعة البريطانية "بي بي سي" قررت التحقيق مع 6 من صحيفيها العرب في مكتبي القاهرة وبيروت، بالإضافة إلى وقف التعامل مع صحفية أخرى مستقلة، بدعوى "نشاطهم المتحيز لفلسطين على مواقع التواصل."

وتضم قائمة الصحفيين المحالين للتحقيق: محمود شليب، سالي نبيل، سلمى خطاب - وهم أيضا أعضاء في اللجنة الممثلة للعاملين في مكتب "بي بي سي" القاهرة للتفاوض مع الإدارة في أزمة زيادة المرتبات التي استمرت لأشهر، بالإضافة إلى الصحفي في القسم الرياضي بمكتب القاهرة عمرو فكري والصحفية المستقلة آية حسام في القاهرة التي أوقفت "بي بي سي" التعامل معها، والصحفيتين سناء الخوري وندى عبدالصمد من لبنان.

○ الحجب والمنع

في 24 مايو 2023، قضت دائرة التراخيص بمحكمة القضاء الإداري برفض الدعوى المقامة من شركة "مدى مصر ميديا" ضد قرار المجلس الأعلى للإعلام برفض ترخيص موقعها الإلكتروني، وأيدت قرار المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام برفض ترخيص موقع مدى الإلكتروني، مبررة الرفض بـ"عدم وجود ما يفيد تسجيل علامة تجارية".

وتقدم "مدى مصر" للحصول على الترخيص في أكتوبر 2018، عندما دعا "الأعلى للإعلام" المواقع الإلكترونية لاتخاذ إجراءات تقنين الأوضاع، دون أن يصل للشركة رد من المجلس، رغم أن القانون يمنحه مهلة 90 يومًا للرد بالقبول أو الرفض على طلبات الترخيص، حتى يتسنى لصاحب الطلب ممارسة حقه في الطعن على القرار أمام المحكمة الإدارية في حالة الرفض، وقدم محامي الموقع شهادة بقيد العلامة التجارية لشركة مدى، غير أن المحكمة التفتت عن تلك المستندات وأصدرت حكمها برفض الدعوى.

وفي 22 يونيو 2023 أدانت 15 مؤسسة حقوقية مصرية، حجب موقعي "السلطة الرابعة" و"مصر 360"، بالتزامن مع مناقشة الحوار الوطني للحق في تداول المعلومات، ما يثير مخاوف كبيرة حول مدى جدية السلطات المصرية تجاه إتاحة المعلومات من ناحية وجدية الحوار الجاري من ناحية أخرى، بحسب المؤسسات.

ودعت المنظمات الموقعة على البيان السلطات المصرية لرفع الحجب عن موقعي السلطة الرابعة، ومصر 360، والتوقف عن الاستهداف المتكرر للصحافة وإنهاء الرقابة المفروضة على عمل الصحافة والإعلام.

وفقًا لـ ريمون وجيه رئيس تحرير ومؤسس موقع السلطة الرابعة، فإنه فوجئ في صباح السبت 10 يونيو 2023 بعدم تمكنه من الدخول إلى الموقع في أثناء تحديثه، إلا أنه قد تيقن من حجب الموقع، بسبب تمكن المستخدمين في الخارج من الدخول إلى الموقع بشكل طبيعي.

وأضاف وجيه، أن نقابة الصحفيين قد أبلغته بأن حجب الموقع بسبب عدم تقدمه للحصول على ترخيص وفقًا للقانون 180 لسنة 2018، مؤكدًا أنه يسعى في إجراءات الترخيص منذ فترة وبالفعل قام بتأسيس شركة تابعة لهيئة الاستثمار، إلا أن المجلس أكد بضرورة توافر رأس مال يعادل 100 ألف جنيه ما اضطرني لتعديل الإجراءات.

فيما أعلن مؤسس موقع 360، حسين بهجت حجب الموقع، مؤكدًا عدم وصول أي إنذارات أو إشارات تشير لإمكانية حجب الموقع. وأضاف أنه فور تأكده من الحجب بادر بالتواصل مع نقابة الصحفيين والتي أبلغته بحجب الموقع لعدم وجود تراخيص على الرغم من تقديم الموقع طلبا للترخيص منذ ما يزيد عن ستة أشهر دون وصول أي ردود من قبل المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، وهو ما ينفي المبررات التي أبلغت بها نقابة الصحفيين.

وقال البيان المشترك، إنه من المرجح حجب الموقعين بسبب المواد الصحفية التي تنشرها، حيث يغطي موقع "السلطة الرابعة" الأخبار السياسية والحزبية وعلى رأسها أخبار الحركة المدنية الديمقراطية والتي تعارض السلطات المصرية الحالية فيما يغطي موقع "مصر 360" أخبار انتهاكات حقوق الإنسان بشكل رئيسي فيما نشط مؤخرا في تغطية ناقدة للاستحواذ الإماراتية على الأصول المصرية.

في 15 أكتوبر 2023 قررت هيئة المكتب بالمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام في اجتماع عاجل إحالة المسئولين في موقع "مدى مصر" للتحقيق وإخطار النائب العام "في حالة ثبوت المخالفات ونشر أخبار كاذبة".

وقال المجلس في بيان له إنه تلقى شكاوى عديدة تتهم الموقع بنشر ما وصفه بـ "تقارير تحريضية للإضرار بالأمن القومي المصري، ومن مصادر وهمية مجهلة" حول سماح مصر بدخول بعض الفلسطينيين المهجرين من قطاع غزة، بما يتنافى مع القوانين ومواثيق الشرف الإعلامية والمهنية والمصداقية.

وأضاف البيان أن الشكاوى التي تلقاها المجلس أشارت إلى أن الدولة المصرية على لسان رئيس الجمهورية ووزير الخارجية وكبار المسئولين أكدت موقفها التاريخي والثابت بعدم السماح بإجهاض القضية الفلسطينية أو تهجير الفلسطينيين من أراضيهم، وضرورة إقامة الدولة الفلسطينية فوق أراضيها ولم يتحدث مسئول مصري واحد عن التهجير الذي ترفضه مصر جملة وتفصيلاً.

وفي 29 أكتوبر 2023 قرر المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، حجب الموقع الإلكتروني "مدى مصر" ورابطه الإلكتروني لمدة ستة أشهر، بدعوى "ممارسته النشاط الإعلامي دون الحصول على ترخيص بذلك من المجلس بالمخالفة للمادتين 6 و59 من القانون 180 لسنة 2018".

وذكر المجلس في بيان عبر صفحته على موقع "فيسبوك" أن القرار جاء أيضا لنشر المواقع ما وصفه بـ"أخبار كاذبة دون التحري من مصادرها والتدليس على الجمهور والإضرار بمقتضيات الأمن القومي"، لافتا إلى أن ذلك بعد أن عقد جلسة تحقيق استمع خلالها لرئيسة تحرير الموقع في الشكاوى المقدمة.

وفي 28 نوفمبر 2023 استدعت نيابة استئناف القاهرة لينا عطا الله ضمن القضية رقم 22 لسنة 2023، وذلك دون إخطارها بالاتهامات الموجهة لها، وهو الأمر الذي استنكرته المؤسسات الحقوقية المصرية واعتبرته "حلقة جديدة ضمن سلسلة استهداف وملاحقة الصحفيين والمدونين، لمجرد ممارستهم عملهم الصحفي وتعبيرهم عن آرائهم، فضلاً عن الرغبة في إحكام السيطرة على منابر الإعلام، التقليدي والإليكتروني، وحجبها أو مصادرتها".

وفي مايو 2023 تقرر إلغاء مقابلة كانت مقررة في برنامج مع المساء مع قصواء، مع المرشح الرئاسي الأسبق حمدين صباحي مؤسس التيار الشعبي، بدون إبداء أية أسباب. وأعلنت الإعلامية قصواء الخلالي، عبر صفحتها الرسمية على مواقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" عن عدم ظهور السياسي حمدين صباحي في برنامج "المساء مع قصواء". وقالت: "قامت الشركة المتحدة للخدمات الإعلامية، بالاعتذار للسياسي الكبير "حمدين صبّاحي" عن عدم استضافته على شاشاتها، وعن الدعوة المقدمة له من الشركة؛ للظهور في حلقة على الهواء، ووافق حمدين صبّاحي وتقبّل الاعتذار بصدر رحب كما تم إبلاغي."

وفي سياق متصل تراجعت قناة "dmc" عن استضافة المرشح الرئاسي فريد زهران، رئيس الحزب المصري الديمقراطي، وذلك بعد إعلانها عن حلوله ضيفا في برنامج "مساء " dmc الذي يقدمه الإعلامي أسامة كمال، دون توضيح الأسباب.

○ مطالب نقابة الصحفيين من الحوار الوطني

في 3 سبتمبر 2023 طالبت نقابة الصحفيين، أمانة الحوار الوطني بالعمل على حرية الإعلام والصحافة باعتبارها على رأس الضمانات المطلوبة لأي تطور سياسي وأي محاولة للانفتاح في المجتمع.

وطالب نقيب الصحفيين خالد البلشي، خلال كلمة وجهها إلى ضياء رشوان منسق عام الحوار الوطني وأعضاء الأمانة الفنية، بإطلاق سراح جميع الصحفيين المحبوسين ورفع الحجب عن المواقع وإصدار قانون إلغاء العقوبات السالبة للحرية في قضايا النشر والعلانية وتعديل التشريعات المنظِّمة للصحافة والإعلام.

كما طالب النقيب بدعم صناعة الصحافة، وتدخل مؤسسات الدولة لتخفيف الأعباء عن المؤسسات الصحفية، وإقرار تطبيق إعفاءات جمركية على مستلزمات وخامات الطباعة لتخفيف الأعباء عن كاهل المؤسسات الصحفية، وإقرار تعديل تشريعي لإسقاط الفوائد عن مديونيات المؤسسات الصحفية القومية، خاصة مديونيات التأمينات، والسعي لإقرار لائحة أجور عادلة وإلزام المؤسسات الصحفية بتطبيق الحد الأدنى للأجور، وصدور قرارات وزارية لتسهيل تسوية الموقف التأميني لمئات الصحفيين المتعطلين.

وطالب النقيب أيضًا بمراجعة القيود والضوابط القانونية المفروضة على حرية الإصدار بالمخالفة للدستور، وإعادة النظر في تركز ملكية المؤسسات الإعلامية بيد عدد من الشركات بما يتعارض مع مواد قانون منع الاحتكار وقانون تنظيم الصحافة والإعلام والصحافة، وبما يضيق السوق الصحفية والذي انعكس في زيادة أعداد المتعطلين عن العمل.

التوصيات

-إخلاء سبيل جميع الصحفيين المحبوسين احتياطيًّا، ووقف قرارات تدوير الصحفيين المخلى سبيلهم على ذمة قضايا جديدة.

ـ التعديل الفوري للمواد التي تسمح بحبس الصحفيين في قضايا النشر.

-إصدار قانون ينظم حق الوصول للمعلومات المنصوص عليه دستوريًا.

-رفع الحجب عن المواقع الإلكترونية والإفراج عن السجناء على خلفية قضايا ذات الصلة بحرية التعبير واستخدام الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي.

-العمل على توفير كافة الضمانات والامكانيات التي تساعد على أداء الممارسة الإعلامية والصحفية بحرية تامة دون أية ضغوط، أو قيود تشريعية، أو سياسية، أو اقتصادية، ومالية، يمكن ان تؤثر على حرية الكلمة والإعلام.

-تعديل قانون المجلس الأعلى للإعلام وإلغاء صلاحياته بإصدار قرارات بالحجب أو المنع من الظهور

-قبول توصيات وطلبات نقابة الصحفيين التي أصدرتها وقدمتها لأمانة الحوار الوطني